جهود المحدثين في تيسير النحو العربي
محاولة "شوقي ضيف" أنموذجا

د/ ليلى سهل
أستاذ محاضر
جامعة محمد خيضر –بسكرة-

الملخص:

أنجز اللغويون القدامى والمحدثون لحلّ مشكلة استعصاء القواعد النحوية على المعلمين والمتعلمين خاصة مختصرات تعليمية وكتبا مدرسية وبحوثا ودراسات استلهمت أفكارها من الخبرات الطويلة والملاحظات الميدانية لواقع تعليم النحو. فمنهم من ذلّل للناشئة لغته وبسط أمثلته ومنهم من اختصر قاعدته ومنهم من ساهم في توضيح طريقة تدريسه وانتقاء مادته وبناء منهجه ومنهم من ذهب إلى حدّ الغلو فحذف جزءا من أصوله وأبوابه بدعوى أنّها فضول لا خير فيه ولا يضطر إليها شيء. فجاءت هذه الدّراسة موضّحة جهود أحد المحدثين في تيسير النّحو العربي ألا وهو"شوقي ضيف".

تثير مسألة تيسير القواعد النحوية حاليا العديد من الإشكالات النّظرية والتطبيقية. فهي تشكّل جزءا رئيسيا في تعليم اللّغات بشكل عام. ويعدّ هذا الجزء عند جمهور المربّين والمعلّمين من أعقد العناصر اللّغوية في مناهج تعليم اللغة العربية. فعلى الرّغم من العناية الكبيرة التي تلقاها مادّة النحو إلا أنّ التقارير العلمية والبحوث التربوية التي أنجزت في هذا الشأن[1] تشير إلى ضعف التلاميذ في لغتهم الوطنية من حيث الأداء المنطوق والمكتوب وكثرة الأخطاء النحوية وشيوعها في كلامهم وقراءاتهم وكتاباتهم في جميع مراحل التعليم العام. ولم يسلم من ذلك طلاب الجامعة والمتخرّجون منها. ثم إنّ الباحث في تعليمية اللغة العربية لا يحتاج إلى روائز تربوية ولا إلى إحصاءات لكي يستنتج أنّ مسألة القواعد النحوية وتيسير تدريسها ما تزال قائمة؛ فالمعلّمون والمتعلّمون يبذلون جهودا معتبرة ولا يصلون بعد هذا كلّه إلى نتائج تتّفق مع ما يصرف عليها من زمن وجهد.

فوجب تحديد المفهوم الإجرائي لمصطلح تيسير النّحو وهذا المفهوم يحدّده العلماء كالآتي: هو تكييف النّحو والصّرف مع المقاييس التي تقتضيها التربية الحديثة عن طريق تبسيط الصورة التي تعرض فيها القواعد على المتعلّمين. فعلى هذا ينحصر التيسير في كيفية تعليم النحو لا في النحو ذاته[2].

ويرى بعض الدارسين أنّ محاولات التّيسير التي ظهرت في الكتب المدرسية حديثا لم تقدّم جديدا ولم تفعل شيئا يعيد للنحو حيويته لأنّها لم تصحّح وضعا ولم تجدّد منهجا ولم تأت بجديد إلا إصلاحا في المظهر وأناقة في الإخراج. أما القواعد فقد بقيت على حالها كما ورثناها حتى الأمثلة لم يصبها من التجديد نصيب ضئيل[3].

ومما لا شكّ فيه أنّ أسباب عديدة ساهمت - بنسب متفاوتة - في خلق أزمة النحو في المجال التربوي التعليمي أهمها[4]:

1 - القصور في فهم وظيفة القواعد وعدم وضوح الأهداف من تدريسها وقد أدّى هذا إلى سوء استغلالها من قبل المربّين والمعلّمين وإلى فهم قاصر محدود لطبيعتها والهدف من تدريسها. فكثيرا ما يتم تدريسها بعيدا عن الغاية المقصودة[5].

2 - الافتقار إلى مادّة نحوية تعليمية مناسبة يتم إعدادها للمتعلمين وعرضها عليهم في ضوء مجموعة من المقاييس العلمية والتربوية والنفسية منها ما يخصّ طبيعة المعرفة التي تعدّ لها هذه المادة ومنها ما يخصّ الدارسين الذين يستخدمونها[6].

3 - سوء إعداد معلّمي اللّغة العربية وعقم طرائق التّدريس المتّبعة مقارنة بما يجري في تعليم اللّغات عند الغربيين.

وإلى جانب ذلك كلّه هناك طبيعة المادة النحوية المدرّسة في حدّ ذاتها فهي نوع من التحليل الفلسفي فيها كثير من المصطلحات والحدود والتفريعات التي يعجز عن فهمها المعلّمون فضلا عن المتعلمين.

فلقد مرّ النحو العربي بعدّة محاولات للإصلاح بغية تيسيره لاستيعابه من قبل الناشئة والدارسين وهذه المحاولات لم تكن قريبة العهد بنا بل منذ أمد بعيد. ولعل"الجاحظ" أول من تجرّأ واعترف بصعوبة كتب النحو على الرغم من غزارة علمه وموسوعيته[7]. إذ يروي في كتاب الحيوان:" قلت لأبي الحسن الأخفش: أنت أعلم الناس بالنحو فلم لا تجعل كتبك مفهومة كلها وما بالنا لا نفهم بعضها ولا نفهم أكثرها وما بالك تقدم بعض العويص وتؤخر بعض المفهوم. قال أنا رجل لم أضع كتبي هذه لله وليست هي من كتب الدين ولو وضعتها هذا الوضع الذي تدعوني إليه قلّت حاجتهم إليّ فيها وإنّما كانت غايتي المنالة...وإنما قد كسبت بهذا التدبير إذ كنت إلى التكسّب ذهبت[8] ". ولعل التيسير الذي أخذ منحى مختلفا هو ما أتى به ابن مضاء القرطبي(ت592هـ) في كتابه "الرد على النحاة"؛ حيث سدّد سهامه إلى نظرية العامل التي تعد الأساس الذي قام عليه البناء النحوي وما

تصوّره النحاة لعواملهم من تأثيرات تصنع ـ من وجهة نظرهم ـ الظواهر النحوية من رفع ونصب وجرّ ثم ما تؤدي إليه من تقديرات وعلل وأقيسة ملأت النحو العربي بمسائل لا يحتاج إليها في تقويم اللسان بل تقف حائلا بين المتكلم واكتساب ملكة لغوية سليمة.

أما المحاولات الحديثة فمتعددة من بينها محاولة الدكتور/شوقي ضيف ولعل السبب الذي جعله يفكّر في تجديد النحو وتيسيره أنه لاحظ أنّ جميع البلاد العربية تشكو من أن الناشئة فيها لا تحسن النحو بل لا تحسن النطق بالعربية نطقا سليما ورأى أنّ مرجع ذلك هو النحو الذي يرهق المتلقي بكثرة أبوابه وتفريعاته وأبنيته وصيغه الافتراضية التي لا تجري في الاستعمال اللغوي. وهو مع ذلك يغفل شطرا كبيرا من تصاريف العربية وأدواتها وصياغاتها؛ مما يجعل الناشئة لا تتبيّن كثيرا من أوضاع اللغة واستعمالاتها الدقيقة[9].

وقد بدأت محاولة تيسيره للنحو عند تحقيقه لكتاب ابن مضاء "الرد على النحاة" 1947؛ حيث صنع مدخلا طويلا للكتاب قدّم من خلاله منهجا جديدا لتيسير النحو على الناشئة والدارسين. وقد استند في منهجه على ثلاثة أسس استقاها من منهج "ابن مضاء" في كتابه وقد دعم منهجه ببعض النماذج التي تفصح عن تيسير النحو[10]. حيث تعدّ محاولته في مدخل" الرد على النحاة" رفضا لكثير من قواعد النحو العربي كما أنّ كتاب "الرد على النحاة" لابن مضاء كان ثورة عارمة على النحو العربي بصورته المبثوثة في كتاب "سيبويه" ومن تلاه من النحاة.

ويقول الدكتور ضيف: "وأكبر الظنّ أننا حين نطبق على أبواب النحو ما دعا إليه "ابن مضاء" من منع التأويل والتقدير في الصيغ والعبارات كما نطبق على هذه الأبواب ما دعا إليه من إلغاء نظرية العامل نستطيع أن نصنّف النحو تصنيفا جديدا يحقّق ما نبتغيه من تيسير قواعده تيسيرا محققا وهو تيسير لا يقوم على ادّعاء النظريات وإنّما يقوم على مواجهة الحقائق النحوية وبحثها بطريقة منظّمة لا تحمل ظلما لأحد وإنّما تحمل التيسير من حيث هو حاجة يريدها الناس إلى النّحو في العصر الحديث"[11].

وبالنظر إلى هذا النص نجد أنّ "شوقي ضيف" يعطينا تصوّرا لتيسير النّحو والأسس التي يستند إليها في ذلك. وهو تصوّر قائم على معطيات" ابن مضاء" في ردّه على

النّحاة من إلغاء نظرية العامل أساس البناء النحوي وإلغاء التّقدير والتأويل في الصيغ والعبارات ثم قام "د/ضيف" بتطبيق أسس "ابن مضاء" مع إضافة أسس أخرى على جميع أبواب النحو فخرج بالتصنيف الذي نراه في كتاب "تجديد النحو". حيث صدّر "د/ضيف" كتاب "الرد على النحاة" بمدخل طويل يعدّ تلخيصا وافيا للكتاب وما يحمل من أسس تيسير النحو العربي مع تأييد كامل وإضافات منه لآراء "ابن مضاء" ويؤكد هذا قوله: "ومضى ابن مضاء على هدي المذهب الظاهري ينكر نظرية العامل في النحو وما جرّت إليه من ركام الأقيسة والعلل وقد فصّلت القول في ذلك بمدخل الكتاب تحدّثت فيه عن" ابن مضاء" ومصنّفاته.. وحللتُ آراء "ابن مضاء" فيه تحليلا مفصّلا موضّحا دعوته إلى إلغاء نظرية العامل في النحو وما يتصل بها من العوامل المحذوفة والعلل والأقيسة والتمارين غير العملية مما لا يفيد شيئا في صحة النطق وسلامته وأضفت إلى ذلك في المدخل رسم تصنيف جديد للنحو على ضوء آراء "ابن مضاء" أقمته على ثلاثة أسس هي:[12]

أولا: تنسيق أبواب النحو بحيث يُستغنى عن طائفة منها بردّها إلى أبواب أخرى.

ثانيا: إلغاء الإعراب التقديري في الجمل والمفردات مقصورة ومنقوصة ومبنية.

ثالثا: أن لا تعرب كلمة لا يفيد إعرابها شيئا في تصحيح الكلام وسلامة النطق[13].

ونتيجة لذلك عقد "د/شوقي ضيف" مبحثا خاصا في مدخل الرد على النحاة بعنوان "حاجة النحو إلى تصنيف جديد" مؤكدا أن الإنسان لا يلمّ بآراء ابن مضاء ويطيل النظر في كتب النحو حتى يحس الحاجة إلى تصنيف النحو تصنيفا جديدا ومن ثم اعتمد "ضيف" في وضع الإطار النظري لمنهجه الجديد المصنّف للنحو تصنيفا جديدا على مبدأين أساسين هما: الانصراف عن نظرية العامل ومنع التأويل والتقدير في الصيغ والعبارات. وقد فصّل الحديث عن الأسس الستة التي استند إليها في تصنيفه الجديد للنحو؛ ومن ثم نقف عندها فيما يلي:

الأساس الأول: إعادة تنسيق أبواب النحو[14]:

هذا التنسيق الجديد لأبواب النحو جعل الكتاب في ستة أقسام شملت العديد من المباحث. وقد بدأها صاحبها بمبحث في نطق الكلمة وهو مقتبس من علم التجويد ثم أعقبه بمباحث صرفية حول أبنية الفعل وأقسامه وتصاريفه وأنواع الحروف وأقسام الاسم المتنوعة تنوعا واسعا. ولم يعنَ بفكرة الموازين ولا بباب الإعلال؛ لأن ذلك يدخل على المباحث الصرفية تعقيدا وصورا للكلمات مفترضة لم تجر على الألسنة. ثم انتقل بعد ذلك إلى المباحث النحوية فتحدّث عن المرفوعات بادئا بالمبتدأ والخبر ركني الجملة الاسمية ثم إنّ وأخواتها ولا النافية للجنس والفاعل ونائبه ثم انتقل إلى المنصوبات فتحدّث عن المفعولات والاستثناء والحال والتمييز والنداء على التوالي ثم صيغ الفعل ثم العدد ثم الممنوع من الصرف ثم عمل المصادر والمشتقات ثم حروف الزيادة. ثم انتقل بعد ذلك إلى الإضافات كالذكر والحذف والتقديم والتأخير وأنواع الجمل.

وفي ضوء هذا التنسيق الجديد ألغى "شوقي ضيف" من أبواب النحو ثمانية عشر باباً هي: باب كان وأخواتها وباب ما ولا ولات العاملات عمل ليس وباب كاد وأخواتها وباب ظن وأخواتها وباب أعلم وأخواتها وباب التنازع وباب الاشتغال وباب الصفة المشبهة وباب اسم التفضيل وباب التعجب وباب المدح والذم وباب كنايات العدد وباب الاختصاص وباب التحذير وباب الإغراء وباب الترخيم وباب الاستغاثة وباب الندبة. ونقل باب الإضافة وباب التوابع إلى تقسيمات الاسم في القسم الثاني من الكتاب. وإلغاء هذه الأبواب لا يعني خروجها أو خروج أمثلتها من كتب النحو بل أدمجت في أبواب أخرى رآها د/ضيف أحق بها فأبواب (كان وكاد وظن وأعلم) انتقلت إلى باب المفعول به على اعتبار أنّها أفعال تامة ومرفوعها فاعل ومنصوبها حال أو مفعول وفقا لنوع الفعل من حيث التعدّي واللزوم وترتّب على ذلك إلغاء باب (ما ولا ولات)؛ لأنّها مشبّهات بـ(ليس) وقد انتقلت إلى باب المفعول. وقرر د/ضيف إلغاء (لا) لأنّها ليس لها نماذج وأما (لات) الواردة

مرة واحدة في القرآن الكريم فقد رأى أنّها حرف لنفي الظرف وتدخل فيما أسماه بـ(شبه الجملة) وأما (ما) التي ورد لها أكثر من نموذج قرآني فقد رأى أنّ ما بعدها مبتدأ مرفوع وخبر منصوب بنزع الخافض وليس بتأثير من (ما)[15].

وفي تبريره لإلغاء باب التنازع عرض "د/ضيف" لرؤيتي البصريين والكوفيين في الفعل العامل في الفاعل أو المفعول ورأي البصريين أنّ العمل للفعل الثاني لقربه ومعمول الأول مضمر ورأي الكوفيين أنّ الفعل العامل هو الأول لسبقه ومعمول الثاني مضمر ثم خطّأ د/ضيف كلا الرأيين محتجا بأنّ النصوص العربية الموثوقة تشهد بأنّ الفعلين يتسلّطان على المعمول دون إضمار في الأول ولا في الثاني ثم ذهب مذهب "سيبويه" في أنّه لا يوجد تنازع بين عاملين على معمول واحد بل دائما العمل للفعل الثاني ورأى د/ضيف أنّ النحاة افترضوا صورا للتنازع لم يشهدها الواقع اللغوي ومن ثمّ يجب أن تلغى من النحو ولا يبقى إلا ما له نماذج في الاستعمال اللغوي الموثوق ونقل هذه النماذج إلى باب الذكر والحذف موزّعة على مبحثي حذف الفاعل وحذف المفعول تبعا للمعمول المحذوف.

وفي تبريره لإلغاء باب الاشتغال ذكر د/ضيف أنّ كثيرا من صور الاشتغال مصطنعة من النحاة وليس لها واقع لغوي بل ليس له إلا صورة واحدة هي التي وردت في القرآن كثيرا كما في قوله تعالى: (والأنعام خلقها) وهذه الصورة إما أن تساق في باب المبتدأ والخبر على اعتبار أن الاسم مرفوع مبتدأ والجملة الفعلية خبر أو تساق في باب المفعول به الذي حذف فعله.

ومن الأبواب التي دعا إلى إلغائها في مدخل الرد على النحاة ولم يلغها ولم يدمجها في باب آخر في تطبيق منهجه في كتاب تجديد النحو باب (إن وأخواتها) و(باب لا النافية للجنس)؛ حيث قرّر في المدخل الأول أن يلغى هذا الباب وتدمج أمثلته في باب المبتدأ

والخبر على أن يعرب الاسم المنصوب مبتدأ منصوبا ولمَ لا والمبتدأ يجرّ بعد ربّ وأخواتها؟ إذن فلا مانع من أن ينصب كما يجرّ[16].

لقد أبقى على باب المنصوبات جميعا وأعاد ترتيب باب التمييز وضمّ إليه: اسم التفضيل والصفة المشبهة وفعل التعجب وصيغ المدح والذم وباب الاختصاص وحذف كنايات العدد وضم أمثلته إلى التمييز[17].أما بابا التحذير والإغراء فضمّهما إلى باب الذكر والحذف وضمّ بابي الترخيم والندبة إلى باب النداء. كما نقل التوابع من باب الجمل إلى باب الاسم المفرد وهذا لسبب تعليمي محض[18].

ومما يؤخذ على هذا التصنيف أنه ألغى كثيرا من أبواب النحو وكان الأجدر أن يراجع حكم الإلغاء الذي قد يخلط النحو ولا ينظمه.

الأساس الثاني: إلغاء الإعراب التقديري والإعراب المحلي[19]:

هذا هو الأساس الثاني الذي دعا إليه د/ضيف باهتداء من "ابن مضاء" واللجنة الوزارية في مقترحاتها سنة 1938 فرأى أن يقال في (جاء الفتى): الفتى فاعل محله الرفع وفي (هذا زيد): هذا مبتدأ محله الرفع وفي ذلك تعميم للمصطلح وفي (زيد يكتب): يكتب جملة فعلية خبر فنعيّن وظيفة الجملة دون ذكر محلها من الإعراب. ورتّب د/ضيف على إلغاء هذا الإعراب[20]:

1ـ إلغاء تقدير متعلق الظرف والجار والمجرور: فهما اللذان يشغلان الوظيفة النحوية ولا يتعلقان بمحذوف تقديره مستقر أو استقر كما زعم بعض النحاة فنقول في (زيد عندك): عندك: خبر ولا نقول بأنه متعلق بمحذوف خبر.

2ـ إلغاء عمل (أن) المصدرية مقدرة: اعترض "ابن مضاء" على تقدير (أن) الناصبة بعد فاء السببية وواو المعية ورأى أنّ المضارع منصوب بالحرف مباشرة وبذلك أخذ د/ضيف هذا المبدأ في الكتاب.

3ـ إلغاء العلامات الفرعية في الإعراب: وهذا يعني أنّ كل علامة أصلية في موضعها ولا تنوب علامة عن علامة وطبق د/ضيف هذا المبدأ في الكتاب.

والتقدير عنده مرفوض إذ ألغى متعلقات الظروف والمجرورات وكذا الإعراب بالعلامات الفرعية. وقد قرر المجمع سنة 1945م هذا الإلغاء وأخذ به في دورته سنة1979م[21].

والدرس الحديث اهتم كثيرا بدور البنية العميقة التي يمثلها التقدير في التحليل الدلالي لكشف الغموض عن التركيب.و ما ينبغي قوله: هو الدعوة إلى عدم الإفراط في التقدير ومراعاة شروطه لا إلغائه البتة من الدرس النحوي لأنّ في ذلك إهدارا كبيرا للقيم الدلالية.

و قد أدرك التحويليون هذه القيم فاعتمدوها في تحليلاتهم[22].

الأساس الثالث: الإعراب لصحة النطق:

انطلق د/ضيف في هذا الأساس من مبدأ أنّ الإعراب ليس غاية في ذاته وإنّما هو وسيلة لصحة النطق فإن لم يصحّح نطقا فلا فائدة منه. ورتّب على ذلك إلغاء إعراب (لاسيما وبعض أدوات الاستثناء وأدوات الشرط الاسمية وكم الاستفهامية والخبرية وأن المخففة من الثقيلة وكأن المخففة).

كما وقف على جملة الشرط وأدواته ووجد أنّ النحاة أسرفوا في إعرابها بل وقعوا في اضطراب شديد؛ فهم يعربون: "من" في نحو قولهم: " من يعمل خيرا يجده " مبتدأ ويختلفون في خبرها هل هو فعل الشرط أم جوابه أم هما معا ؟ وإن ما أقدم عليه النحاة من إعراب هذه الجملة لا يفيد شيئا في صحة النطق كما يرى" شوقي ضيف". ومن المهم أن نكتفي بالوقوف على بيان نوع الأداة ونوعي الجملة فعل الشرط و جوابه " و هذا ضرب من الوصف مفيد جدا في التعليم[23].

كما عمد إلى كم الخبرية و كم الاستفهامية و ألغى ما قام به النحاة من إعرابهما في نحو: كم ركعة صليت (تعرب مبتدأ) ومفعولا به في نحو:(كم ورقة كتبتها) ومفعولا مطلقا في نحو: (كم درسا درست) وظرفا في (كم ساعة نمت) واكتفى ببيان أنّها استفهامية أو خبرية وأن الاسم بعد الأولى يكون منصوبا وبعد الثانية يكون مجرورا[24].

الأساس الرابع: وضع تعريفات وضوابط دقيقة لبعض أبواب النحو:

هذا الأساس أضافه د/ضيف إلى الأسس الثلاثة السابقة في سنة 1977م حينما قدّم مشروعا إلى المجمع لتيسير النحو وهو وضع تعريفات وضوابط دقيقة لبعض أبواب النحو التي لم يتح لها أن تُعرّف تعريفا سديدا من النحاة. ووقف د/ضيف في هذا الأساس عند المفعول المطلق والمفعول معه والحال. ثم عرض لتعريف "ابن هشام" للمصطلحات الثلاثة مبيّنا أنّها مضطربة ومتداخلة وغير دقيقة فالحال تلتبس بالخبر كما تلتبس واو المعية بالواو العاطفة ويلتبس المفعول المطلق بالخبر والحال. و لهذا نجد "ابن هشام" يعرّفه بقوله:" اسم يؤكد عامله أو يبيّن نوعه أو عدده وليس خبرا و لا حالا"[25].وللمفعول المطلق صيغ كثيرة تنوب عنه تتمثل في: مرادفه اسم الإشارة ضميره العدد الآلة كل وبعض. وقد توقف "شوقي ضيف" عند تعريف ابن هشام وزعم أنه لا يتضمن هذه الصيغ ولهذا ارتأى أن يضع تعريفا آخر بديلا أكثر دقة يقول فيه: " المفعول المطلق اسم منصوب يؤكد عامله أو يصفه أو يبينه ضربا من

التبيين"[26]. وكأنه أشار بهذه الصيغة التي أضافها إلى الأنواع التي تنوب عن المفعول المطلق. غير أنّ التعريف لم يُزِل غموضا ولا إبهاما.

ويرى "شوقي ضيف" أنّ تعريف "ابن هشام" الذي جمع فيه الخبر والحال دليل على اضطراب مفهومه عند بعض النحاة واستبدله بتعريف آخر هو أكثر غموضا؛ فقد اقترح تعريفا لها يقول فيه:" الحال صفة لصاحبها نكرة مؤقتة منصوبة[27]" بدل تعريف "ابن هشام" الذي يرى فيه نقصا " الحال وصف فضلة مذكور لبيان الهيئة[28] ".فالتعريف الذي ارتضاه "شوقي" لا تدخل فيه الحال المعرفة والثابتة وغير الثابتة والمشتقة والجامدة حيث انتفت المعرفة بذكر لفظة نكرة و الثابتة بذكر لفظة مؤقتة. ونرى أن تعريف "ابن هشام" أكثر دقة وشمولية.

و عرّف أيضا المفعول معه بقوله:" اسم منصوب تال لواو غير عاطفة بمعنى مع[29]" بدل تعريف "ابن هشام" الذي يقول فيه:" اسم فضلة تال لواو بمعنى مع تالية لجملة ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه[30]".

من خلال ما سبق نلاحظ أنّ السّبب الذي دفع "شوقي" إلى وضع تعريفات بديلة يراها دقيقة لثلاثة أبواب نحوية هو وقوع الالتباس بينها وبين أبواب أخرى وهذا الالتباس لم تزله تعريفات "ابن هشام" حسب زعمه. ومن الواضح أنّ "شوقي ضيف" أغفل قيمة التطبيقات و الأمثلة التي دعم بها "ابن هشام" تعريفاته وهي ذات قيمة علمية وتعليمية في بيان الفكرة وتحقّق الصورة الذهنية التي ينشئها التعريف وتفسّرها الشواهد.

الأساس الخامس: حذف زوائد الكثيرة[31]

رأى د/ضيف أن من تيسير النحو وتجديده حذف بعض الزوائد التي لا تخل بالقواعد العامة لعدم حاجة المتعلمين إليها ولتعقّدها وتشعّب أحكامها.فرأى أن تحذف شروط

اسم التفضيل وشروط فعل التعجب؛ فالأمثلة فيها تغني عن ذكر الشروط وقواعد اسم الآلة؛ لأنّه يعتمد على السّماع وشروط التصغير وصيغه التي لا تجري على الألسنة كتصغير فعل التعجب وأكثر شروط تقديم المبتدأ وجوبا وتقديم الخبر وجوبا وجعل ذلك في باب التقديم والتأخير وكذلك شروط حذف المبتدأ وحذف الخبر وجعل ذلك في باب الذكر والحذف وحذف إعمال ليت مع (ما) الكافة لعدم استعمالها في الواقع اللغوي وحذف ما يسمّى بالعطف على (إنّ واسمها) ورأى أنه مبتدأ خبره محذوف لدلالة السياق عليه وكذلك ما قرّره النحاة من أنّ نعت (اسم إن) و(اسم لا النافية للجنس) أو توكيده أو البدل منه يجوز فيه الرفع والنصب فحذف وجه الرفع مكتفيا بالنصب تيسيرا على الدارسين وحذف من الكتاب وجوه الإعراب المتعدّدة في (لا حول ولا قوة إلا بالله) كما حذف شروطا وأحوالا كثيرة للمفعول معه كما حذف كثيرا من كلام النحاة عن تابع المنادى وما يجوز فيه من رفع ونصب بحجة أنّ كل أمثلته من اصطناع النحاة كما حذف عمل المصدر منكرا ومعرفا بـ(ال)؛ لأنه غير مستعمل في اللغة وكذلك إضافة المصدر لمفعوله قبل الفاعل كما حذف ما أسماه النحاة بـ(فاعل سدّ مسدّ الخبر)[32]؛ لأنّ أمثلته غير موثوقة ولم ترد في القرآن وغير مستعملة في اللغة.

وقد حذف كل هذه الأبواب وهو موقن أنّ العجز في النحو لا في الألسنة[33]غير أنّ الواقع التعليمي يقرّ عكس ما تصوّره "شوقي ضيف"؛ إذ إن العجز أصاب المتعلمين والمعلمين على حدّ سواء. كما أنّ طرائق التدريس عاجزة على أن تحوي معالم الفكر النحوي وتوصله إلى المتلقي واضحة ومفهومة.فالتيسير إذن ينحصر في كيفية تعليم النحو لا في النحو ذاته[34].

الأساس السادس: إضافات متنوعة[35]

و تتلخّص هذه الإشكالات في أربعة أبواب هي: باب إعمال المصدر والمشتقات نحو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة و... مع الإشارة إلى درس باب الحروف الذي لا

يمكن إغفاله لما له من أهمية في تأليف الكلمات وتناسقها بمراعاة مخارجها وصفاتها ثم باب الحذف والذكر في الجملة الاسمية والفعلية.

وقد شملت هذه الإضافات الحديث عن تاء التأنيث ودلالاته المتنوعة ونوني الجمع والمثنى على أنّهما بدل من التنوين في المفرد والفرق بين اسم الجمع واسم الجنس الجمعي[36] ونون الوقاية. وتحدّث عن المضاف والمضاف إليه والتابع والمتبوع في القسم الصرفي. كما أشار في الأقسام النحوية إلى أنّ جمع ما لا يعقل في الكون والطبيعة والأشياء يعامل مع الخبر والنعت والفعل معاملة الكلمة المفردة وهذه الإضافة جيّدة وإن كان ذلك معروفا في الاستعمال اللغوي لكن النحويين لم يفردوا لذلك بابا أو فصلا. وأضاف في الممنوع من الصرف صيغ (أُخَر أحاد) كما اعتبر تخصيص باب للذكر والحذف والتقديم والتأخير من الإضافات. فهو يدعو إلى التخفيف من أبواب النحو في بداية الكتاب ويعدّ ذلك تيسيرا ثم يزيد هو أبوابا. فهذا تناقض في المنهج ويمثل ثقلا على الدارسين.

الخاتمة:

إنّ فكرة التجديد التي طالما نادى بها "شوقي ضيف" تمثلت في إعادة القديم بعرض جديد إضافة إلى أنّه عالج مسألة تيسير النحو معالجة نحوية محضة ولم يعالجها معالجة تعليمية فيستعين فيها بالمعطيات المكتشفة في حقل تعليمية اللغات.

فالتيسير لا يعني استبدال مصطلح نحوي مبهم بآخر جلي واضح أو بتعويض تعريف معقد بآخر سهل مبسط أو بإعداد مقررات مختصرة عوضا عن المقررات الطويلة المكثفة أو بحذف أجزاء من النحو والإبقاء على أجزاء أخرى إنما التيسير هو:

أولا: انتقاء علمي للمادة النحوية يتضمن تأملا وتفكيرا في طبيعة هذه المادة المدرسة وكذلك في طبيعة وغايات تدريسها ثم إعدادا لفرضياتها الخصوصية انطلاقا من المعطيات المتجددة والمتنوعة باستمرار في اللسانيات وعلم النفس وعلم الاجتماع والبيداغوجيا... الخ[37].

ثانيا: عرض جديد لموضوعات النحو وترسيخ لها بطرق حية جذابة فيها إبداع وابتكار وعلى هذا ينبغي أن تنصب جهود التيسير.

فالنحو جدّ ضروري في تعليم اللغة واكتساب السليقة ولكن لا كقواعد نظرية تحفظ عن ظهر قلب ولكن كمثل وأنماط عملية تكتسب بالتدريب والمران المستمرين.وإنّ أزمة النّحو التي تشكّلت في الميدان التربوي من الصّعب حلّها بنجاعة بعيدا عن الحقائق التي أثبتها المختصون في حقل التّعليمية. والظاهر أنه لا بدّ من تضافر جهود المختصين في علم اللغة والتربية وعلم النفس لأجل إعداد مشروع تعليمي ناجح بانتقاء النصوص الأدبية الرفيعة التي تتوافق وقدرات المتعلم وجعلها منطلقا للاستقراء. إذ النحو لا يدرك بالأمثلة المعزولة ولا بالشواهد الشاذة وإنما بتمثل منهجه وإنشاء تصوّر علمي شامل كفيل باستيعاب كل الآراء النحوية التي خدمت اللغة فمثلت النحو المصفّى. وكذا الوقوف عند الآراء المغالية التي تسرّب إليها الشكّ وزالت عنها الدقة العلمية فأحدثت اضطرابا وتناقضا في أحكام النحو ثم العكوف على تخليص النّحو منها والتنبيه على عدم صحّتها ورفض التقيّد بها علميا وتعليميا.

الهوامـــش و المراجـــع

1- محمود أحمد السيد،تطوير مناهج تعليم القواعد النحوية وأساليب التعبير في مراحل التعليم العام في الوطن العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس،1987، ص50-65.

2 - عبد الرحمن الحاج صالح، أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية، مجلة اللسانيات، ع 4، الجزائر،1974/1973، ص51.

3 - مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه،دار الرائد العربي، ط3، بيروت، لبنان، 1986، ص15.

4 - محمد صاري، تيسير النحو موضة أم ضرورة؟، أعمال ندوة تيسير النحو، 23-24أبريل، المكتبة الوطنية، الحامة، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2001، ص180.

5 - قال ابن خلدون في هذا الشأن:"..وعلى قدر جودة التعليم وملكة المعلّم يكون حذق المتعلم في الصناعة وحصول الملكة". ابن خلدون،المقدمة، ج2، الدار التونسية للنشر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ص482.

6 - قال ابن خلدون في هذه النقطة:" اعلم مما أضرّ بالناس في تحصيل العلم والوقوف على غاياته كثرة التآليف واختلاف الاصطلاحات في التعليم وتعدد طرقها، ثم مطالبة المتعلم والتلميذ باستحضار ذلك..."المقدمة، ج2،ص690.

7 - ياسين أبو الهيجاء، مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة، عالم الكتب الحديث،ط1،القاهرة،2003، ص247.

8 - الجاحظ عمر بن بحر، الحيوان، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ج1، ص91.

9 - شوقي ضيف، تيسير النحو التعليمي مع نهج تجديده، دار المعارف، 1986، ص120.

10- طه وادي وآخرون: شوقي ضيف سيرة وتحية،دار المعارف مصر 1992،ص118.

11- شوقي ضيف، تحقيق كتاب الرد على النحاة لابن مضاء، دار المعارف، 1982،المدخل ص67 .

12-علاء إسماعيل الحمزاوي، موقف شوقي ضيف من الدرس النحوي،دراسة في المنهج والتطبيق،كلية الآداب، جامعة المنيا، دت، ص5.

13- شوقي ضيف، مرجع سابق، ص4.

14- شوقي ضيف: تجديد النحو، دار المعارف مصر، 1982، ص11 -23.

15-السيوطي: همع الهوامع، الكويت، 1975، ص 2-110.

16- شوقي ضيف،تحقيق الرد على النحاة،ص 51 - 52.

17 - شوقي ضيف تجديد النحو،ص11-12.

18 - شوقي ضيف، تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا، ص49.

19 شوقي ضيف، تجديد النحو ص24 - 26، وتيسير النحو ص56 – 58.

-20محاولات تيسير النحو التعليمي، الموسم الثقافي الثاني لمجمع اللغة العربية، 1985، ص63.

21 - شوقي ضيف، تجديد النحو، ص25-26.

22 - عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج، دار النهضة العربية للطباعة والنشر؛ بيروت، 1406هـ-1986م، ص149.

23 -محمد صاري، محاولات تيسير تعليم النحو قديما وحديثا- دراسة تقويمية في ضوء علم تدريس اللغات،رسالة دكتوراه (مخطوط) إشراف عبد الرحمن الحاج صالح، جامعة باجي مختار، عنابة2002 – 2003م، ص115.

24 - شوقي ضيف،تجديد النحو، ص29.

25 - ابن هشام الأنصاري،أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك،تأليف محمد محي الدين، مطبعة أبناء شريف، بيروت، ج2، 1994،ص205-206.

26 - شوقي ضيف، تجديد النحو، ص31.

27 - المرجع نفسه، ص33.

28 - ابن هشام،أوضح المسالك، ج2، ص293.

29 - شوقي ضيف، تجديد النحو، ص33.

30 - ابن هشام،أوضح المسالك، ج2، ص239.

31 - شوقي ضيف، تجديد النحو ص34 - 41، وتيسير النحو ص61-63.

32 -علاء إسماعيل الحمزاوي، موقف شوقي ضيف من الدرس النحوي،دراسة في المنهج والتطبيق،كلية الآداب ـ جامعة المنيا،دت، ص20.

33 - شوقي ضيف، تيسير النحو التعليمي، ص3.

34 - عبد الرحمن الحاج صالح، أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية، مجلة اللسانيات، العدد الرابع، الجزائر 1973-1974م، ص22-23.

35 -ينظر: شوقي ضيف، تجديد النحو ص41-43.

36- شوقي ضيف، تجديد النحو ص 98، والباحث يرى أن اسم الجنس الجمعي لا يثنى، أما الجمع مثل (أشجار وأتراك) فيمكن أن يكون جمعا للمفرد؛ لأنه جمع تكسير.

37 - رشيد بناني، من البيداغوجيا إلى الديداكتيك، الحوار الأكاديمي والجامعي، ط1، الدار البيضاء، 1991، ص39.